● أخبار قصيرة

الخارجية الكولومبية تدعو الجيش للدفاع عن البلاد ضد أي غزو أميركي محتمل

أعلنت وزيرة خارجية كولومبيا، روزا فيلافيسينسيو، أن الجيش الكولومبي ملزم بالدفاع عن أراضي البلاد وسيادتها في حال وقوع غزو أميركي محتمل، مؤكدةً أن القانون الدولي يمنح الدول حق الدفاع المشروع عن النفس. جاء ذلك خلال مؤتمر صحفي أعلنت فيه أنها ستسلم القائم بالأعمال الأميركي مذكرة احتجاج رسمية ضد تهديدات دونالد ترامب الموجهة إلى الرئيس الكولومبي غوستافو بيترو. وشددت على أن هذه التهديدات لا تستهدف بيترو وحده، بل تُمثل إساءة لكولومبيا بأكملها ولخياراتها الديمقراطية. تصريحاتها جاءت عقب الهجوم الأميركي على فنزويلا، حيث اتهم ترامب نظيره الكولومبي بإنتاج الكوكايين ولم يستبعد الإطاحة به من السلطة.

الصين: مستعدون للعمل مع دول المنطقة لحماية السلام في أميركا اللاتينية

أكدت وزارة الخارجية الصينية استعداد بكين للعمل مع دول أميركا اللاتينية والكاريبي لحماية السلام، وذلك عقب الهجوم الأميركي على فنزويلا واختطاف الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته. شددت الصين على دعمها لمجلس الأمن في أداء مسؤوليته الأساسية بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأكدت التزامها بالتعاون مع المجتمع الدولي لحماية القانون الدولي. ونددت بالعملية العسكرية الأميركية في كاراكاس، ووصفتها بأنها غير قانونية وانتهاك صارخ لسيادة فنزويلا. خلال جلسة طارئة لمجلس الأمن، قال المندوب الصيني فو كونغ إن واشنطن تتجاهل المخاوف الدولية وتنتهك السيادة، داعياً إلى المفاوضات والإفراج الفوري عن مادورو وزوجته، ومشدداً أنه لا يحق لأي دولة أن تكون شرطي العالم.

صنعاء: نحضّر لضربة قوية وموجعة للعدو الصهيوني

حذرت صنعاء من رد قوي وموجع ضد كيان العدو عقب زيارة وزير خارجيته جدعون ساعر لإقليم أرض الصومال الانفصالي. وأكد القيادي في أنصار الله محمد البخيتي أن اليمن يُحضّر لضربة لا يتوقعها العدو ولا الصديق، مشيراً إلى أنها ستستهدف مواقع حساسة تتجاوز المياه البحرية والمطارات. التحذير جاء بعد إعلان ساعر عن تأسيس موطئ قدم في هرجيسا لاستهداف اليمن والمنطقة وأمن البحر الأحمر. من جانبه، توعد قائد أنصار الله السيد عبد الملك الحوثي بأن أي وجود عسكري صهيوني في أرض الصومال سيُعتبر عدواناً على اليمن والصومال وسيكون هدفاً مباشراً للقوات اليمنية، مؤكداً رفض تحويل المنطقة إلى قاعدة للكيان الصهيوني.

أزمة جيوسياسية في قلب القطب الشمالي

غرينلاند على حافة الانفجار.. أطماع واشنطن تُهدد بانهيار الناتو

الوفاق/ في قلب القطب الشمالي، حيث الجليد والموارد الطبيعية والمسارات البحرية الجديدة، تبرز جزيرة غرينلاند كأحد أهم الملفات الجيوسياسية في العالم المعاصر. لم تعُد الجزيرة مجرد مساحة نائية تابعة لدولة الدانمارك، بل تحولت إلى محور صراع استراتيجي بين الولايات المتحدة الأميركية، التي ترى في ضمها أو ربطها باتفاقيات خاصة أولوية للأمن القومي، وبين أوروبا التي تعتبر هذه الطموحات تهديداً مباشراً لمبادئ السيادة والتحالف الأطلسي. إعلان البيت الأبيض أن ضم غرينلاند يُمثل «أولوية للأمن القومي الأميركي» فتح الباب أمام سجالات سياسية وقانونية وأمنية، وأعاد إلى الأذهان تاريخ الصراعات على المناطق القطبية، حيث تتقاطع المصالح الاقتصادية والعسكرية والبيئية.

الخلفية التاريخية والجغرافية لغرينلاند

غرينلاند هي أكبر جزيرة في العالم، تتمتع بحكم ذاتي واسع ضمن مملكة الدنمارك، لكنها ليست دولة مستقلة تماماً. موقعها الجغرافي في قلب القطب الشمالي جعلها منذ عقود محط أنظار القوى الكبرى، خاصةً مع تزايد أهمية المنطقة في ظل التغيرات المناخية وذوبان الجليد الذي يفتح طرقاً بحرية جديدة ويكشف عن ثروات طبيعية هائلة. منذ الحرب العالمية الثانية، أدركت الولايات المتحدة أهمية الجزيرة، حيث أنشأت قواعد عسكرية فيها، أبرزها قاعدة «ثول» الجوية التي لعبت دوراً محورياً في مراقبة الأنشطة السوفياتية في الحرب الباردة. ومع صعود المنافسة الأميركية-الصينية والعودة الروسية إلى المسرح القطبي، تجدد الاهتمام الأميركي بالجزيرة، لكن هذه المرة عبر طرح فكرة الضم أو الشراء المباشر، وهو ما أثار عاصفة من الجدل السياسي والقانوني.

الموقف الأميركي.. الأمن القومي والطموحات الاقتصادية

البيت الأبيض شدد على أن ضم غرينلاند يُمثل أولوية للأمن القومي، وهو تصريح يعكس رؤية استراتيجية ترى أن السيطرة على الجزيرة تمنح واشنطن قدرة أكبر على مراقبة الأنشطة العسكرية الروسية والصينية في القطب الشمالي، وتؤمن لها موقعاً متقدماً في مواجهة أي تهديدات محتملة. الجزيرة تُمثل أيضاً نقطة ارتكاز لمراقبة الفضاء الجوي والبحري، ما يجعلها جزءاً من شبكة الدفاع الأميركية الممتدة عبر العالم.

لكن البُعد الأمني ليس وحده ما يحرك واشنطن، فهناك أيضاً الطموحات الاقتصادية. غرينلاند غنية بالمعادن النادرة، والغاز، والنفط، وهي موارد حيوية للاقتصاد العالمي وللتكنولوجيا المتقدمة. السيطرة الأميركية على هذه الموارد تعني تعزيز القدرة التنافسية في مواجهة الصين التي تُهيمن على جزء كبير من سوق المعادن النادرة. كما أن ذوبان الجليد يفتح المجال أمام استغلال أوسع للثروات الطبيعية، ويتيح طرقاً بحرية جديدة تختصر المسافات بين آسيا وأوروبا، ما يمنح الولايات المتحدة ميزة جيو-اقتصادية إضافية.

الموقف الدنماركي والأوروبي.. الدفاع عن السيادة والتحالف

رئيسة الوزراء الدنماركية، ميته فريدريكسن، أكدت أن سيطرة واشنطن على غرينلاند ستؤدي إلى «انهيار الناتو». هذا التصريح يعكس إدراك كوبنهاغن أن المسألة ليست مجرد نزاع ثنائي، بل تهديد مباشر للبنية الأمنية الأوروبية التي تأسست منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. الدنمارك ترى أن غرينلاند جزء من سيادتها، وأن أي محاولة أميركية للضم أو السيطرة تُمثل انتهاكاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

الدول الأوروبية الكبرى، من ألمانيا وفرنسا إلى بريطانيا وإيطاليا، أصدرت بياناً مشتركاً يؤكد أن «غرينلاند ملك لشعبها»، وأن مستقبلها يجب أن يقرره أهلها والدنمارك وحدهما. هذا الموقف يعكس خشية أوروبية من أن يؤدي نجاح واشنطن في ضم الجزيرة إلى سابقة خطيرة تهدد وحدة القارة وسيادتها. كما أن أوروبا تدرك أن انهيار الناتو سيتركها مكشوفة أمام روسيا، ويُضعف قدرتها على مواجهة التحديات الأمنية في الشرق الأوسط وأفريقيا.

أزمة غرينلاند ليست مجرد نزاع على جزيرة نائية، بل هي اختبار حقيقي للنظام الدولي، الطموحات الأميركية تكشف عن رؤية جديدة للأمن القومي، لكنها في الوقت نفسه تُهدد بتقويض الناتو وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية

التداعيات المحتملة على النظام الدولي

إذا مضت واشنطن في خططها، فإن الناتو قد يواجه أزمة وجودية. الحلف تأسس على مبدأ الدفاع المشترك، وأي هجوم أو ضم قسري لدولة عضو يعني تقويض هذا المبدأ. انهيار الناتو سيُعيد تشكيل الخريطة الأمنية العالمية، ويمنح روسيا والصين فرصة لتعزيز نفوذهما. القطب الشمالي أصبح ساحة تنافس بين القوى الكبرى. دخول الولايات المتحدة في مواجهة مباشرة مع أوروبا حول غرينلاند سيزيد من التوتر، وقد يؤدي إلى عسكرة المنطقة بشكل غير مسبوق، مع ما يحمله ذلك من مخاطر بيئية واقتصادية.

نجاح واشنطن في ضم الجزيرة سيُشكل سابقة خطيرة، إذ سيعني أن القوى الكبرى تستطيع تجاوز مبادئ السيادة والحدود المعترف بها دولياً. هذا قد يُشجع دولاً أخرى على اتباع النهج نفسه، ما يُهدد النظام الدولي القائم على القواعد.

السيطرة الأميركية على موارد غرينلاند ستؤثر على أسواق الطاقة والمعادن، وقد تؤدي إلى إعادة توزيع النفوذ الاقتصادي العالمي. الصين، التي تعتمد على المعادن النادرة، ستعتبر ذلك تهديداً مباشراً، ما قد يدفعها إلى تعزيز وجودها في مناطق أخرى.

البُعد الإعلامي والرمزي

إلى جانب الأبعاد الأمنية والاقتصادية، هناك بُعد إعلامي ورمزي لا يمكن تجاهله. نشر صور لغرينلاند بألوان العلم الأميركي، وتصريحات مسؤولين أميركيين بأن الجزيرة «قريباً» ستكون جزءاً من الولايات المتحدة، يعكس رغبة في فرض واقع جديد عبر القوة الناعمة والرمزية. هذا الاستخدام للإعلام يعكس إدراك واشنطن أن المعركة ليست فقط على الأرض، بل أيضاً في الوعي العام والرأي الدولي.

ختاماً، أزمة غرينلاند ليست مجرد نزاع على جزيرة نائية، بل هي اختبار حقيقي للنظام الدولي القائم على السيادة والتحالفات. الطموحات الأميركية تكشف عن رؤية جديدة للأمن القومي، لكنها في الوقت نفسه تهدد بتقويض الناتو وإعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية.

الموقف الأوروبي الموحد يعكس إدراكاً عميقاً لخطورة اللحظة، لكن السؤال يبقى: هل تستطيع أوروبا مواجهة الولايات المتحدة إذا مضت في خططها؟ غرينلاند، بما تحمله من ثروات وموقع استراتيجي، قد تتحول إلى شرارة أزمة عالمية جديدة، تذكرنا بأن الجغرافيا لا تزال تحكم السياسة، وأن الطموحات الإمبراطورية لم تغب عن المشهد الدولي.

٢٠٢٥ عام الاجتياح الصامت

غزو الأرض والهوية.. الضفة الغربية في قبضة الاستيطان والتهجير

الوفاق/ عام ٢٠٢٥ لم يكن عاماً عادياً في الضفة الغربية، بل مثّل محطة فارقة في مسار الصراع الفلسطيني–الصهيوني، حيث سجّل الفلسطينيون ارتفاعاً قياسياً في حجم الاعتداءات التي نفذها جيش الاحتلال والمستوطنون على الأرض والإنسان والممتلكات. التقرير السنوي الصادر عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان الفلسطينية كشف أرقاماً صادمة تجاوزت ٢٣ ألف اعتداء في عامٍ واحد، ما يعكس انتقال الاحتلال من مرحلة السيطرة العسكرية المباشرة إلى مرحلة أكثر تعقيداً تقوم على الدمج بين القوة الميدانية والتشريع القانوني، بما يُرسّخ مشروع الضم الزاحف ويُعيد تعريف الجغرافيا والرمز الفلسطيني.

الضفة الغربية تحت النار.. عام الاعتداءات والهدم

شهد عام ٢٠٢٥ تصعيداً غير مسبوق في الاعتداءات الصهيونية على الضفة الغربية، حيث نفذ جيش الاحتلال والمستوطنون ٢٣,٨٢٧ اعتداءً، توزعت بين استهداف الأراضي والمزروعات (١,٣٨٢ اعتداء)، الأفراد (١٦,٦٦٤ اعتداء)، والممتلكات (٥,٣٩٨ اعتداء). المستوطنون شاركوا في ٤,٧٢٣ من هذه الهجمات، ما يؤكد أن الاستيطان تحول إلى أداة قمعية متكاملة. النتائج كانت مأساوية: استشهاد ١٤ فلسطينياً، إشعال ٤٣٤ حريقاً، واقتلاع أكثر من ٣٥ ألف شجرة، بينها نحو ٢٧ ألف شجرة زيتون، إضافة إلى تهجير ١٣ تجمعاً بدوياً يضم أكثر من ألف شخص.

كما اعتمد الاحتلال سياسة الهدم والتهجير لإعادة رسم الخرائط بالقوة، إذ نفذ ٥٣٨ عملية هدم طالت ١,٤٠٠ منشأة، بينها منازل مأهولة ومنشآت تجارية وزراعية. هذه السياسات تهدف إلى تفريغ المناطق المصنفة «ج»، التي تمثل ٦٠٪ من الضفة، حيث أحكم الاحتلال قبضته على ٧٠٪ منها واستأثر بأكثر من ٩٠٪ من الأغوار، في محاولة لإعادة تعريف الجغرافيا الفلسطينية بما يخدم مشروعه الاستيطاني.

هذه السياسات لا تقتصر على السيطرة الميدانية، بل تهدف إلى إعادة تعريف الجغرافيا الفلسطينية، بحيث تتحول الأرض إلى خرائط جديدة تخدم المشروع الاستيطاني وتقطع أوصال المجتمع الفلسطيني.

التوسع الاستيطاني.. من الخرائط إلى الواقع

عام ٢٠٢٥ شهد طفرة في النشاط الاستيطاني، حيث استولى الاحتلال على ٥,٥٧٢ دونماً عبر ٩٤ أمر وضع يد، لأغراض متعددة تشمل إقامة مناطق عازلة وطرق أمنية وأسوار ومواقع عسكرية. اللجان التخطيطية درست ٢٦٥ مخططاً هيكلياً لبناء نحو ٣٤,٩٧٩ وحدة استيطانية على مساحة ٣٣,٤٤٨ دونماً، تمت المصادقة على ٢٠,٨٥٠ وحدة منها.

التركيز كان واضحاً في القدس وسلفيت وبيت لحم ورام الله ونابلس وقلقيلية، وهي مناطق تُمثل قلب الضفة الغربية، ما يعكس رغبة الاحتلال في السيطرة على المراكز الحيوية وربط المستوطنات بشبكة طرق وبُنى تحتية تعزل الفلسطينيين وتحوّلهم إلى جزر سكانية محاصرة. المخطط الاستيطاني «إي١» شرق القدس، الذي ظل مؤجلاً لثلاثة عقود، تمت المصادقة عليه أخيراً، ما يعني عملياً فصل شمال الضفة عن جنوبها وقطع التواصل الجغرافي بين القدس والضفة.

كما أقيمت ٢٢ مستوطنة جديدة، وسُويت أوضاع ١٩ موقعاً استيطانياً، وأُنشئت ٦٨ بؤرة زراعية مددت الحكومة الاحتلالية البنى التحتية الخاصة بها، في مشهد يعكس انتقال الاستيطان من مرحلة البؤر العشوائية إلى مرحلة التسوية القانونية والدمج في المشروع الرسمي.

السياسات الصهيونية لا تقتصر على السيطرة الميدانية، بل تهدف إلى إعادة تعريف الجغرافيا الفلسطينية، بحيث تتحول الأرض إلى خرائط جديدة تخدم المشروع الاستيطاني وتُقطع أوصال المجتمع الفلسطيني

التداعيات على المجتمع الفلسطيني

هذه السياسات تركت آثاراً عميقة على المجتمع الفلسطيني. الاعتداءات اليومية خلقت حالة من الرعب وعدم الاستقرار، وأضعفت قدرة الفلسطينيين على ممارسة حياتهم الطبيعية.

اقتلاع الأشجار وتدمير المزروعات ضرب الاقتصاد الزراعي، وهو أحد أعمدة الصمود الفلسطيني. الهدم والتهجير قوض البُنية الاجتماعية، وحوّل آلاف العائلات إلى مشردين بلا مأوى.

لكن في المقابل، هذه السياسات عززت أيضاً روح المقاومة والصمود، إذ بات الفلسطينيون أكثر إدراكاً لخطورة المرحلة وأكثر تمسكاً بأرضهم.

البُعد القانوني والدولي

القانون الدولي واضح في موقفه من الاستيطان، إذ يعتبره غير شرعي ويطالب بإخلاء المستوطنات القائمة. محكمة العدل الدولية أكدت هذا الموقف، والأمم المتحدة أصدرت عشرات القرارات التي تدين الاستيطان وتطالب بوقفه.

لكن الاحتلال يستغل ضعف الإرادة الدولية وانشغال العالم بأزمات أخرى لفرض وقائع جديدة على الأرض.

ختاماً مثّل عام ٢٠٢٥ ذروة في سياسات الاحتلال بالضفة الغربية، حيث تداخلت القوة العسكرية مع التشريع القانوني لتكريس مشروع الضم الزاحف.

الأرقام الصادمة للاعتداءات والهدم والتهجير والاستيطان تكشف عن مرحلة جديدة من الصراع، مرحلة لم يعُد فيها الاحتلال يكتفي بالسيطرة الميدانية، بل يسعى إلى إعادة تعريف الجغرافيا والهوية الفلسطينية عبر أدوات قانونية ورمزية.